

العنوان:	حول أزمة القيم في المجتمع المصري
المصدر:	مجلة الطليعة - مؤسسة الأهرام المصرية - مصر
المؤلف الرئيسي:	مطر، أميرة حلمي
المجلد/العدد:	س 12, ع 12
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1976
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	199 - 201
رقم MD:	402506
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الجوانب الاجتماعية، القيم الاخلاقية، القيم الفكرية، المجتمع المصري، الجوانب السياسية، مصر
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/402506

حول

أزمة القيم

في المجتمع المصري

عقد « ملحق الفلسفة والعلم » ندوة ثقافية نشرت في عددي ابريل وأغسطس من هذا العام عن أزمة القيم في المجتمع المصري وشارك فيها نخبة بارزة من مفكرين الاجلاء امكن لهم ان يعبروا عما يشغل المثقف المصري المعاصر من مشكلات فكرية ترتبط بواقع حياته اليومية ، اذ مما لا شك فيه ان البحث في مشكلة القيم في مجتمعنا هو بحث في أبرز مشكلات واقعنا المصري المعاصر او بمعنى آخر انها أزمة الفكر في تعامله مع الواقع وأزمة سببها المحسوس بين ما نؤمن به - من مبادئ ومقنع به من آراء او تخطيط علمي وبين ما نراه في الواقع من تطبيق عملي يعيد كل البعد عن هذه المبادئ وهذه الآراء . وهذا هو جوهر المشكلة كما حددها الدكتور مراد وهبة اذ تنلخص الازمة في التناقض بين القول والفعل وكذلك استهدفت الدوة الوصول الى تحليل اصول وجذور هذه الازمة في تراثنا السياسي والاقتصادي والثقافي والطرق الكفيلة بالخروج منها .

د . أميرة حلمي مطر

الحسنة من قبل هؤلاء المفكرين ، لان المفكر على حد قوله لن يكون مؤثرا الا اذا كان هو نفسه يهويجا ، بل اكثر من ذلك ، ان المفكر الذي لا يلتزم بأفكاره منافق . وخلص القول ان أزمة القيم كما تبلورت في هذا الاتجاه انما تنبع من خلال أزمة الفكر نفسه .

صفاة شمسانة
اما الاتجاه الثاني ، فهو الاتجاه الذي يرى ان أزمة القيم ليست في الواقع مصدرها أزمة الفكر بقدر ما هي أزمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي . وقد وضع هذا الاتجاه الدكتور

ومن الواضح انه قد برز اتجاهان أساسيان في تفسير مصدر الازمة . الاتجاه الاول يتلخص في ان أزمة القيم في المجتمع المصري هي في واقع الامر أزمة الفكر وأزمة المفكرين . وقد عبر عن هذا الاتجاه الدكتور محمد احمد خلف الله وقد ربط هذه الازمة سياسيا بأزمة مفكرى العالم الثالث . واهم ما يوحد على هؤلاء المفكرين عموما انهم في معظمهم ينافقون السلطة . ومن هنا فانهم في اكثر الاحيان لا يلتزمون في حياتهم بما ينادون به من مبادئ وقيم ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة للقوة

فرج أحمد فرج حين ذهب الى ان ما يسود حياتنا من قيم منهاره انما هو انعكاس واضح لاختلال البناء الاجتماعى والاقتصادى .

ومن خير الامثلة الموضحة لهذا الارتباط بين طبيعه القيم ونوعيه الظروف الاجتماعيه المصدره لها وضع المرآة فى حالة تخلفها واعتمادها الاقتصادى على الرجل ، وقيمتها المستمدة من هذه الظروف ، وحالة تكامل شخصيتها بالعلم والعمل وتغير قيمها عند ارتفاعها الى مستوى المسئولية والجدية فى الحياة . ومن ذلك ايضا ما سار عليه مجتمعنا فى بداية الثورة وكيف كان يتجه الى العمل والانتاج ثم نتيجة لتعثرات مختلفة بدأ المجتمع يتحول من الانتاج الى الاستهلاك ، فالقيم الهابطه اذن ليست فى الواقع من فشل الفكر وخوائه بقدر ما هى ثمرة الظروف الاجتماعيه التى اصبحت من الضغط بحيث أمكن لها فى بعض الاحيان لا أن تكون مجرد واقع مفروض بل واقع مطلوب حين تزحف هذه القيم الهابطه تدريجيا الى ان تحتل محل الصدارة لدى غالبية المثقفين فتبدو قيما مقبولة رغم قبحها وهذه هى المشكلة الكبرى واساس التناقض والازمة .

فقد يرى البعض أن الرشوة شئ تبیح ولكنه يرتكبها ولكن حين تقنن الرشوة رغم قبحها فهذه هى الازمة الحقيقية .

من هنا فانى أرى ان الدكتور رشدى لبيب قد أمسك بخيوط المشكلة وأضاء الطريق للاستفادة من التفسيرين الاساسيين فى تشخيص الازمة . وقد أوضح كذلك أثر العوامل الاجتماعيه والمادية والعوامل الفكرية والعلاقة الوثيقة بين ما هو واقع وما هو مطلوب ومنشود .

فالتحذير الذى ابداه الدكتور رشدى لبيب من أن تتحول قيم الممارسة الهابطه الى قيم تؤمن بها هو فى الواقع تحديد لدور الفكر وعلاقته بالواقع العملى . ومن هذه النقطة ينكشف دور المثقف من أزمة القيم ويتضح موقفه . ودوره كما أكد بعض السادة المشاركين فى الندوة هام جدا وعليه تقع مسئولية المساهمة فى عملية التغيير الاجتماعى أو معارضتها لان دوره قد يؤدى الى تبرير القيم الهابطه وقد يؤدى الى مقاومتها والتصدى لها طالما كانت هذه القيم ثمرة لتشققات البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع . ان كل ما نمارسه فعلا من

تطبيق عملى وكل ما تؤمن به من مبادئ نسلك على اساسها أو قيم نقدرها لم تعد تبدو سليمة فرغم اننا نسلك بمقتضاها ونرغب فيها الا اننا نحس بالمشكلة ولعل السبب فى ذلك هو أن ما نسلك بمقتضاها ونرغب فيه ونمارسه من قيم ومفاهيم ليس هو ما ينبغى أن يكون أو ما ينبغى أن نرغب فيه ، فالقيم بحسب ما يراه غالبية الفلاسفة ليست ما نرغب فيه فعلا بل ما ينبغى أن نرغب فيه ونقدره . وهذا الذى ينبغى علينا أن نقدره ونرغب فيه هو ما يحتاج دائما الى دعوة والى تقنين من قبل المثقفين عامة حتى تصبح مبادئه صالحة للعمل والسلوك .

لذلك فان ما نسير عليه من انانية وما نمانى منه من سلبيات ليس فى الواقع من باب القيم بل معنى الدقيق للكلمة الا اذا تحولت هذه الانانية وهذه السلبيات الى امانى مرغوبة وأهداف ترى الاغلبية انها ما ينبغى أن يكون . ولا سبيل الى تحقيق المناعة ضد فساد القيم والحد من تيارات القيم السلبية الا عن طريق حرية الكلمة والنقد . وتظهر اهمية احترام الرأى الاخر التى ذكرت فى الندوة فاحترام الرأى الاخر من ابرز قيم الديمقراطية ومن أهم قيم القرن العشرين . وفى هذا الاتجاه الذى عبر عما يبغى أن تكون عليه القيم ما ذكره الدكتور ميلاد حنا من أن القيم اذا كانت نابعة من الانسان نفسه وليست مفروضة عليه من قوى سلطوية معينة تكون اجدى لان الثورة الفوقية كثيرا ما اشاعت الرياء والبنفاق والفوضى وكثيرا ما نظر الى الفكر على انه بضاعة غير مطلوبة بل بضاعة غالية الثمن يدفع صاحبها ثمنها باهظا . وهذا ما أدى الى تخلف الفكر عن الممارسة وراح ينتظر دائما قرار السلطة بصرف النظر عن أى اعتبار كما قال الدكتور قدرى حفى .

ويمكن أن نخلص مما سبق الى أن أهم ما أسفرت عنه الندوة هو ضرورة النظر فى إعادة تقييم القيم بحيث يكون من الضرورى بعد ما أثير من آراء أن تبحث الاوليات فتتظلم فى ترتيب درجى يتضح منه الاساسيات من الثانويات وتقييم القيم من جهة اخرى بحيث تكتشف السليمة من الفاسدة وتصوب وتقيم خاصة بعد ما شابها من انكسارات وتصدعات ناتجة عن اضطراب الواقع ووصل الحال فى بعض الاحيان الى أن استبدلت القيم الحقيقية بنقائضها أو بأشباهاها بل كثيرا ما شوهدت القيم الى حد أن اصبحت شعارات جوفاء أو أشكال نفثت الى المضمون .

■ ملحق الفلسفة والعلم ■

الاستهلاك . اننا لا نصل الى بناء الدولة العصرية الا ببناء الانسان العصري والتضاء على مظاهر التحرف فى شتى مجالات الحياة وعلينا ان نحاط من ان تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة .

وأخيرا فان حديثنا عن أزمة القيم يكاد ينصرف فى المقام الاول الى قيمنا الاخلاقية ، وذلك لانها موضع ايماننا بالمبادئ التى توجه سلوكنا وتصرفاتنا . ولهذا يمكن ان نقول ان التفكك والتناقض فى هذه القيم انما يرجع الى تخلخل فلسفتنا الشاملة للحياة .

ومن الواضح ان قيمنا الاخلاقية لا تنفصل عن سائر نظمتنا الفكرية الاخرى من دين وعلم وفن وسياسة وارتباط هذه النظم فى رؤية كلية شاملة يجعلها اكثر اتساقا واستقامة . وكثيرا ما كانت الرؤية الدينية او الرؤية العلمية او المفاهيم السياسية سببا يكسب القيم الاخلاقية التى ترتبط بها وضوحا وتماسكا ورسوخا فى صدر ابناء المجتمع . ولعل افتقارنا فى هذا العصر الى هذه الرؤية الشاملة من اهم اسباب اهتزاز القيم الاخلاقية ولو ان فكرنا الدينى والعلمى والسياسى تخلص من اسباب التخلخل والجحود لامد قيمنا الاخلاقية بكثير من الصلابة والرسوخ اللذين تفتقدهما هذه القيم . بل ان النظم الفكرية هذه بدورها لو امتازت بالقيم الاخلاقية لما تكاملت ولا استغنت ، فأخلاقيات الدين تفرض العناية بالجور والتخلص من الشكليات ، وأخلاقيات العلم تبعث فاعلية النظرة العلمية فى انحاء حياتنا العممية وتبين ما يكتنفها من زيف وأوهام مصدرها التعلق بكثير من الغيبات ، كذلك فان النظم الاجتماعية والسياسية لا تستقيم بلا اخلاقيات اذ لا معنى ان نكون اشتراكيين وتفشى بيننا الانتهازية والوصولية ولا معنى ان نطالب بالحياة الديمقراطية على ايدى ذوى العصبية القبلية والاتذعية او ان تسود الفوضى التى لا يستقيم معها نظام فى العمل او مسئولية فى الواجبات ■

اننا نؤمن بالعمل ولكن أين اتقان العمل ؟ وما هى الضمادات والحوافز التى ينبغى ان تعود على من يتوخى هذا الاتقان ؟

ان العامل المتقن لعمله سرعان ما يفقد الثقة فى قيمة العمل مادام يتقدم عليه المنافق او الوصوى . اننا نؤمن بالعلم ولكن الى اى حد نطبق النظرة العلمية فى حياتنا العملية والى اى حد نقدر الكفاءة العلمية فنضعها فى موضعها ؟ اننا نعلم الملايين لكى يكونوا اصحاب شهادات جامعية ثم يشكلون بطالة مقنعة او يجعلوا من شهاداتهم هذه وسيلة للمساومة على المكاسب الشخصية .

ان سيادة القانون هى الضمان الاول لتحقيق العدالة فى المجتمع ولكن الى ان يتساوى الجميع امام القانون ولا يكون لصاحب نفوذ او مال قدرة على التلاعب بالقانون لتحقيق مصالحه الخاصة لا تتحقق العدالة .

ان تصويب القيم واعادة تقييها هو المطلب الملح الآن ولا يتم ذلك الا باحاطه القيم السلمية بالضمانات الفعلية الكفيلة بترشيح القيم على النحو اديسيو وذلك بالاجراءات التى تضمن صيانتها من كل المفسدات والمعوقات عندما تصبح موضع تطبيق ، اذ لا قيمة للعمل بلا اتقان ، ولا قيمة للشهادات العلمية بلا امانة فى الراى او قدرة على خدمة اواقع ، ولا قيمة لسيدة القانون مادام ينتهك بيد صاحب المال او النفوذ ، ولا قيمة لان نخرج المرأة للعمل والانتاج تم تكبل من كل الجهات بما يشدها الى الوراء ، ويسلط عليها سيف التهديد باسم العادات القديمة او الموروث من التراث .

لا بد من ان نراعى اننا مجتمع نام لا سبيل امامه الا التخطيط العلمى ولا جدوى من التخطيط الذى يظل من باب الكماليات ولا يحترم عند التنفيذ وان لفهم الانتاج الاولوية والصدارة على تيسر